المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 13-10-2007 العـــدد : 2570
الصفحـات : 13 المسلسل : 61

أسلوب إدارة الأزمات

ما تزال قضية ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية وزيادة الأسعار التي لم تطل المواد الغذائية فحسب، وإنما تجاوزتها إلى معظم السلع الحياتية الضرورية وبعض الخدمات الأساسية.. والاحتياجات الملحة للغاية، وفي مقدمتها "مياه الشرب" ومواد البناء، وأجور العقار وسواها، ما تزال تشكل الشغل الشاغل للمواطنين بالرغم من الإيضاحات التي تبرعت بها علينا وزارة التجارة والصناعة من خلال بيان الغرفة التجارية والصناعية بجدة الذي نشر بجميع الصحف فهو، عوضاً عن تقديم الحلول العملية للمشكلة أو على الأقل إعطاء تطمينات "ولو من باب تهدئة النفوس، وجبر الخواطر، أفاض في تبرير وتفسير الظاهرة واعتبارها عالمية.

لقد كان الملك "عبدالله" رغم مشاغله الكبيرة، الداخلية والخارجية منها، أكثر إحساساً (كعادته يرعاه الله) بحجم معاناة الناس، وتجرعهم للكأس المرة، جراء تصاعد تلك الأسعار والتهامها لدخولهم، مهما كبرت أو عظمت، فما بالنا بمتوسطي الحال، وضعاف الناس من الفقراء والمساكين، وذوي الدخل المحدود، ومن باب أولى أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر.

فقد وجه الملك (يرعاه الله) أمراء المناطق لدى اجتماعه بسمو وزير الداخلية وبهم في مكة المكرمة مساء الأربعاء الموافق 1428/9/21، بضرورة الاهتمام بهذا الأمر كجزء من الحث الدائم على الاهتمام بأحوال المواطنين، واستقصاء الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تلك الموجة.

ليس هذا فقط، وإنما طالبهم (يرعاه الله) بتقديم الحلول والبدائل، لتخفيف الوطأة، وتمكين الناس من تلبية احتياجاتهم الضرورية بأسعار طبيعية، ومحاسبة المتسببين في ارتفاع الأسعار إن وجدوا.

ولأن (الملك) صاحب مبادرات..

ولأنه وبحسه الإنساني الفياض لم يغفل عن معاناة الناس الناتجة عن ارتفاع الأسعار، فإن الجميع ينتظرون اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية قوت الإنسان، واستقرار حياته وطمأنينته في بلد أفاض الله عليه بالكثير من الخيرات.

أما ما تبرعت به الغرفة التجارية والصناعية بجدة من إيضاحات فنجملها فيما يلي:

1- أن الغلاء ناتج عن انخفاض المستويات الإنتاجية العالمية لجميع المحاصيل الزراعية الأساسية، بسبب العوامل المناخية مثل الجفاف والبرد ووقف الدعم في الدول المصدرة.

2- زيادة الطلب على معظم المواد الغذائية الأساسية في الصين والهند.

3- انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية وخاصة اليورو والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والأسترالي والروبية الهندية مما أدى إلى ارتفاع أسعار منتجاتها عند معادلتها بالدولار الأمريكي أو الريال السعودي.

4- ارتفاع أجور الشحن البحري على المستوى العالمي بسبب ارتفاع أسعار البترول.

كل ذلك أثر- كما تقول غرفة جدة - على مستويات التضخم في كافة البلدان وانعكس على أسعار كافة السلع والخدمات، ليس فقط في المملكة العربية السعودية، وإنما في سائر دول العالم.

فإن علينا أن نسأل بعد كل هذا:

وماذا يعني هذا؟!

إنه يعني التفسير، والتبرير لظاهرة الغلاء، وقبل هذا وذاك الاعتراف الواضح والصريح بوجودها، والأكثر أهمية من كل ذلك هو أن الغرفة التجارية والصناعية بجدة، ومن ورائها وزارة التجارة والصناعة، وجميع رجال الأعمال الذين اجتمعوا بالوزير لتدارس هذا الوضع قبل عدة أسابيع، عاجزون عن تقديم حلول عملية لمكافحة الحالة.

فهل التوصيف، أو التشخيص لطبيعة المشكلة هو الذي كان ينتظره المواطنون والمقيمون منهم، أم إن المطلوب هو: بعد كل هذا الإيضاح، ولنفترض جدلاً أنه مسنود بحقائق وأرقام وإحصاءات ومعلومات صحيحة، هو التوصل إلى سلسلة من الإجراءات والخطوات الناجعة لهذا الغلاء الذي حول حياة الناس إلى (كفاف) وأحس به القادرون وليس ضعفاء الحال، وأصحاب الدخول المحدودة للغاية فقط.

لتعذرني وزارة التجارة والصناعة.

وليعذرني السادة أعضاء مجلس غرفة جدة التجارية والصناعية، حين أقول إن هذا البيان كان صدمة للكثيرين لأن المطلوب هو إنقاذ الناس من هذا الوضع، أو على الأقل طمأنتهم إلى أنه لا يوجد استسلام لهذه الموجة، وأن الأجهزة والمؤسسات، عاكفة على دراسة (الحالة) بعمق، وأنها حريصة على اتخاذ إجراءات كفيلة بتخفيف العبء عن المواطنين، بدل تعليق الأمور، ووضع الناس أمام الأمر الواقع. ووصف الحالة بأنها جزء من "الأزمة" التي يمر بها الاقتصاد العالمي، سواء أكانت هذه الأزمة بفعل زيادة أسعار البترول وما ترتب عنها من مشاكل تضخمية هائلة أو كانت بسبب سياسات الضغط المتبادل التي تنتهجها الدول المنتجة للسلع الاستراتيجية في العالم أو المستوردة لها، أو كان ذلك رهنا بالسياسات التكتيكية التي تتبعها الولايات المتحدة من وراء انخفاض سعر الدولار بصورة كبيرة وكذلك تخفيض أسعار الفائدة عليه أمام العملات الأخرى وبالتالي التأثير على إيرادات الدول المرتبطة به.

إذا كانت مشكلة الغلاء فوق طاقة وزارة التجارة والصناعة، وكذلك فوق إرادة التجار والمستوردين، فإن علينا أن نفكر في التعامل معها بأسلوب إدارة الأزمات، وأن نشرك جميع الجهات المعنية باقتصاد البلاد وأمن المواطن في التصدي لها قبل تفاقمها..

صحيح أن الغلاء حالة عالمية.

وصحيح أن موجة التضخم العالمية الطاغية قد شملت جميع دول العالم ولا سيما تلك التي لا تقوم اقتصادياتها على هيكلة قوية، ومتينة، ومتعددة المقومات.

إلا أن الأكثر صحة هو: أن الأجهزة المختصة لا تقف -في العادة- مكتوفة اليد أمام الظواهر والمشاكل والأزمات وتكتفي بتوصيفها، وكأنها تقول إنها عاجزة عن تقديم الحل أو إنقاذ البلدان من الانهيار، أو تأمين وحماية مدخرات الناس أو الدفاع عن حقوقهم في الحياة الحرة الكريمة، على الإطلاق.

لقد كان الأجدر بالوزارة والغرفة أن تقدما لنا ما يطمئن النفس ويريح البال، ويرتفع إلى مستوى الحث المتكرر، من خادم الحرمين الشريفين- يحفظه الله- على حماية حقوق الناس ومصالحهم.

وفي تقديري أن المشكلة فوق طاقة وزارة التجارة والصناعة. كما أنها فوق إرادة التجار والمستوردين وخارج نطاق مسؤوليتهم وحدهم، ولذلك فإن علينا أن نفكر في التعامل مع هذا الوضع بأسلوب (إدارة الأزمات) والارتفاع بها إلى أعلى درجات المسؤولية والاهتمام وأن نشرك كافة الأجهزة المعنية باقتصاد البلاد وأمن المواطن، فهي لا تقل أهمية عن قضية الإرهاب، إن هي لم تكن معادلة لها، أو متفوقة عليها في بعض الجوانب لأنها تمس جميع الناس بكل فئاتهم، وطبقاتهم، ومستوياتهم.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 13-10-2007 العـــدد : 2570
الصفحـات : 13 المسلسل : 61

هاشم عبده هاشم

بل وتمس – في النهاية– أمن الوطن وسلامته واستقراره.

إن تفرع وتشعب المشكلة يتجاوز حدود الظاهرة وبالتالي فإنه يحتاج إلى علاج جذري شامل يأخذ في حسابه تدارس أوضاع الأسواق العالمية، وأسعار السلع الاستراتيجية الهامة، بدءاً بأسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وتأثيرها على التجارة وانعكاساتها على أسعار العملات وأجور الشحن، وعلاقة كل ذلك باتفاقات منظمة التجارة العالمية وما انطوت عليه من ضوابط وشروط يتوقع البعض أن تؤدي إلى هزات عنيفة للمجتمعات الاستهلاكية والمعتمدة على الاستيراد وضعف القدرة على المنافسة، ونحن منها.

وقد يكون من المناسب أن يشكل فريق إدارة أزمة من الأجهزة ذات العلاقة بالتعاون مع بعض الخبراء ومراكز البحث والاستقصاء العالمية المتخصصة، للخروج بتصور سليم للتعامل مع هذا الوضع من جميع جوانبه، ويؤكد أن في البلاد (عقولاً) وخبرات خلاقة، وقادرة على تقديم حلول عملية للمشكلات، بدل الاكتفاء بتشخيصها، وإلقاء اللوم على أوضاع الاقتصاد العالمي، والوقوف أمامها موقف المتفرج ليس أكثر.

لقد سمعت الكثير في الأسابيع الماضية من المخاوف والتحذيرات، من إمكانية إقدام الدولة على اتخاذ إجراءات مثل إعانة بعض السلع أو الخدمات، أو زيادة مرتبات الموظفين بمن فيهم العاملون في القطاع الخاص، أو التدخل باستيراد بعض السلع الهامة وتخفيض أسعار بعض الخدمات التي تمتلكها الدولة أو تمتلك أسهماً كبيرة في شركاتها ومؤسساتها أو تخفيض الرسوم الجمركية المقررة عليها أو إعفائها، لكن أحداً لم يقل لي ولا لغيري، وما هو الحل إذا؟

فإذا كانت زيادة المرتبات أو تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات، أو الإعفاء من الرسوم المترتبة عليها، أو إعانة بعض المواد، أو استيرادها لتكوين رصيد احتياطي ضخم، من شأنه أن يقلل من آثار (الندرة) في الأسواق.

إذا كانت مثل هذه الإجراءات، لن تحل المشكلة، بل إنها – كما يقولون– ستؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار ومضاعفة المشكلة التضخمية، فما هو البديل الأفضل؟

إن المشكلة حقيقة تتمثل في أن الكل يعرف بما لا يعرف (كما يقول المثل)، وأن الجميع يتفنن في تقديم صور مختلفة من الاجتهادات غير المدروسة أو المعززة بجهود علمية وجادة وعملية.

ولا أعتقد أن ذلك يخدم البلد، بل إنه يتركه نهباً للبلبلة، بكل ما تسببه من احتقانات غير صحية نتيجة عجزنا عن معالجة الظواهر، والتصدي لها بما تستحق من أدوات ووسائل وقوانين وإجراءات ناجعة.!

إن توجه الملك يشكل بالنسبة لكل مواطن ومقيم، ضوء الأمل الجديد في أن نتعامل مع القضية بما تستحقه من جدية، واهتمام، ومن بحث علمي مستفيض، من قبل كل من وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة البترول ووزارة الداخلية، وبمشاركة وزارة الخارجية والاستخبارات العامة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الخدمة المدنية للتعامل مع الأزمة وإدارتها بالمستوى الكافي من الاهتمام.

لنسمع في القريب العاجل عن إجراءات وخطوات عملية تقول لنا كيف يتحقق الأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن النفسي بالقدر الذي يطمئننا، ويؤكد أننا دولة مؤسسات ونحن كذلك إن شاء الله.

ضمير مستتر:

.. تستطيع الوصول إلى أهدافك، بقدراتك وأدواتك النظيفة، وليس بالنيل من الآخرين وأنت أحد بذورهم الرديئة.

hashim@alwatan.com.sa